



التعليم المكيف - التشريع وواقع العمل الميداني -
Adaptive Education - Legislation and the Reality of Field Work-

طرد/عمر سليمان شيخاوي^{1*}

PhD/ Amar Slimane Chikhaoui

طالب دكتوراه PhD student

مؤسسة الانتماء: جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر^{1*}

مخبر المهارات الحياتية (LLS) Life Skills Laboratory

Affiliation Institution: University Mohamed Boudiaf of M'sila. Algeria

E-mail: amar.chikhaoui@univ-msila.dz البريد الالكتروني

Phone Number: 213666067669 رقم الهاتف

Received: 04/06/2023 Accepted: 02/08/2023 Published: 14/09/2023

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة عناصر التعليم المكيف، باستخدام المنهج الوصفي "دراسة تحليلية"، من خلال تحليل التراث النظري في الموضوع والوقوف على عناصر التعليم المكيف وما يقابله في الجوانب النمائية لدى المتعلم، وما ينص عليه التشريع المدرسي الجزائري في هذا المجال؛ كون التعليم المكيف من التعليم العلاجي الذي يوجه إلى التلاميذ الذين أظهروا عجزا شاملا في التحصيل الدراسي، بسبب الظروف النفسية أو الصحية أو الاجتماعية التي يعيشونها والتي أصبحت تؤثر في وتيرة التعلم لديهم، هذا الأخير لم يلق حظه من الاهتمام الممارساتي في مدارسنا خاصة وأنه من التعلم المتخصص الذي يعني بعلاج حالات التأخر الدراسي وأشكال صعوبات التعلم الأكاديمية، بهدف الكشف عن مظاهر الهدر التعليمي ومؤشرات التخلف المخيفة التي تعاني منها التربية في الجزائر.

عند التمعن في المناشير الوزارية المنظمة لعملية التكفل بذوي الحاجات الخاصة نكتشف الكثير من الثغرات والهفوات من الجانبين النظري والتطبيقي فإلى غاية سنة 2000/2001 لم

*-Corresponding author عمر شيخاوي, e-mail: amar.chikhaoui@univ-msila.dz

يتوفر التعليم المكيف سوى في 28 ولاية فقط وإلى غاية 2011 لم تعمم الأقسام الخاصة ولم يعلن عن الاكتفاء من المعلمين المختصين.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

التعليم المكيف نادر جدا ويتم داخل المدارس العادية وفق الممارسة التربوية والبيداغوجية العادية، وأن مشكلة الفروق الفردية ليست جديدة وعلاجها ممكن، إذا روعيت شروط التعلم ومتطلبات التقويم، وتم الاهتمام بالتربية الخاصة في المدرسة تأسيسا وتنظيما وممارسة، فإن واقع التعليم سيحقق تقليص الهوة بين أفراد الصف الواحد، والاستفادة من بيداغوجية الإدماج والعلاج التربوي، ذلك من شأنه أن يقلل من التسرب المبكر من المدارس إلى أدنى نسبة، وتتغلب على العوامل التي أدت إلى فشل التعليم المكيف في علاج مشكلات التأخر الدراسي، ومن ثم إدماجهم في الصفوف العادية.

الكلمات المفتاحية: التعليم المكيف، التشريع المدرسي، العمل الميداني.

Abstract:

This study aimed to identify the elements of adaptive education using the descriptive method. It analysed the theoretical history of the subject and highlighted the elements of adaptive education, as well as the developmental aspects of the learner and school legislative texts on the subject. Adaptive education is remedial to students who show a complete inability while learning, whether due to psychological, health-related or social factors; as such, it aims to reveal and solve the problems of waste in education, as well as the daunting signs of regression that face education in Algeria. Upon inspecting the organized publications of the Algerian Ministry of Education, it can be seen that adaptive learning was only available in 28 provinces during the school year 2000/2001, and that special classes were not normalized before 2011.

The study has found that adaptive education is rather rare, and it occurs under normal educational circumstances and according to normal pedagogical practice. In addition, the issue of individual differences is not new, and it is possible to solve it by catering to learning conditions, standards of assessment and special education (institutionally, organizationally and practically). The reality of this kind of education will minimize the disparity of identities among individuals within a class. Moreover, making use of the pedagogy of educational integration and treatment can reduce the rates of premature drop-outs, and it can help

overcome the negative factors which led to the failure of adaptive education in solving educational disability problems, so that disabled students may be integrated into standard classrooms.

Keywords: adaptive education, school legislation, field work

1- مقدمة:

في ظل ضرورة الاهتمام بتعلم الطفل كما بشير إليه علماء النفس وخبراء التربية، وكما تفرضه الخصائص النمائية لديه، وكما ينص عليه التشريع المدرسي في كثير من المنظومات التربوية، إلا أن مظاهر الهدر التعليمي ومؤشرات التخلف المخيفة التي تعاني منها التربية، والمشكلات التي تواجه النظام التعليمي في الجزائر؛ مع كل ذلك لم يلق التعليم المكيف حظه من الاهتمام الممارساتي في مدارسنا خاصة وأنه من التعلم المتخصص الذي يعني بعلاج حالات التأخر الدراسي وأشكال صعوبات التعلم الأكاديمية.

لذلك فإن أبرز مظاهر الهدر التعليمي ومؤشرات التخلف المخيفة التي تعاني منها التربية في الجزائر هو التعليم المكيف، إذ هو من المشاكل العويصة التي تواجه القائمين على العملية التعليمية من معلمين وموجهين وإداريين وقيادات تعليمية وأولياء التلاميذ.

وتسمح المدرسة لمعظم التلاميذ بالتكيف معها باعتبارها مرحلة التكوين الشخصي والفكري بإكساب الطفل مهارات ومعلومات، عن طريق اكتشافه لأمر جديد عليه، كالقراءة، والحساب، وأنشطة متنوعة داخل البيئة الصفية، إل أن بعض التلاميذ تتحول لديهم هذه المعارف والمهارات إلى مشاكل تربوية، كضعف التحصيل الدراسي نتيجة لمشكلة التأخر الدراسي، الذي يعد من المعوقات في تقدم المدرسة، كما يجعل من فقدان الثقة بالنفس، والإحساس بالفشل، والإخفاق الدراسي؛ ولذلك من الضروري وضع خطة علاجية، وبدائل تربوية تساهم من التخفيف من هذه المشكلة عن طريق أساليب الدعم، والمعالجة التربوية، والتعليم المكيف .

2- الإشكالية

أدركت الجزائر منذ استقلالها أهمية التعليم في دفع عجلة التنمية، فسارعت إلى الاهتمام به، وبذلت مجهودات كبيرة لتطويره. وتجلّى ذلك من خلال رسمها لإستراتيجية كانت توجي فعلا بأنها تريد أن ترسي تقاليد ثقافية في الوسط المدرسي، من خلال الآليات التعليمية التي سخرتها لخدمة النموذج الذي ارتأت أنه الأفضل نظريا وعمليا لبناء الهوية الجماعية والشخصية الوطنية.

ومع ذلك فإن شواهد الواقع تؤكد أن النجاح لم يكن حليف القائمين على شؤون النظام التعليمي في الكثير من الجوانب والمحطات، حيث برزت اختلالات في مجالات عدة، منها: سياسة التكوين، تخطيط وهندسة المنشآت المدرسية، استغلال المجال المدرسي، بيداغوجية التعليم، التقويم التربوي، التوجيه المدرسي، والتعليم المكيف.

هذا الأخير وبالنظر لما تضمنته المراسلات والوثائق والمناشير الوزارية من معلومات وتعليمات يتضح القصور المسجل في إدراك متطلبات التعليم المكيف من طرف الوصاية وتخطيطها المستمر في إيجاد الحلول لمشكلاته، حيث أشار المنشور الوزاري رقم: 1/396-ع/188 المؤرخ في: 13/12/1988 صراحة إلى انعدام أقسام للتعليم المكيف ببعض الولايات وذلك لأنها لم تعطه الأهمية التي يستحقها، الشيء الذي يعبر عن غياب القناة والوعي بفعاليتها، وبالتالي حرمان الفئة التي تحتاج إليه من حقها في الاستفادة من التكفل اللازم.

كما أن فتح هذه الأقسام في الولايات الأخرى يتم في المناطق الحضرية الكبرى وبمعدل قسم واحد لا غير شريطة أن يتوفر المعلم المتخصص أو التطوع بغض النظر عن وجود فئة من التلاميذ بحاجة إليها في هذه المناطق، أما إن وجدت هذه الفئة في مناطق أخرى فإن حظوظها تصبح منعدمة، زيادة على أن المنشور الوزاري رقم 194 المؤرخ في: 10/10/1982، يحدد كفايات وشروط فتح هذه الأقسام.

تجدر الإشارة أنه وحتى ما استدرك جاء ذكره ناقصا، فالمنشور رقم 1061 المؤرخ في 08/أكتوبر 1996، ينص على فئات أخرى من ذوي الحاجات الخاصة وهم "المصابون بعاهاات والمصابون ببعض الأمراض المزمنة" والقانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم: 04-08 و المؤرخ في: 23/01/2008، يكفل لذوي الاحتياجات الخاصة الذين يظهر عليهم تأخر طفيف في التحصيل الدراسي الحق في مواصلة تعليمهم الابتدائي عن طريق منحهم تعليما مكيفا، وإدراج المعالجة البيداغوجية في الأقسام العادية للحد من تفاقم صعوبات التعلم وتراكمها. (الجريدة الرسمية، العدد 4، 2008)

غير أنه عند التمعن في المناشير الوزارية المنظمة لعملية التكفل بذوي الحاجات الخاصة والتصريحات المتكررة نكتشف الكثير من الثغرات والهفوات من الجانبين النظري والتطبيقي فإلى غاية سنة 2000/2001 لم يتوفر التعليم المكيف سوى في 28 ولاية فقط وإلى غاية 2011 لم تعمم الأقسام الخاصة ولم يعلن عن الاكتفاء من المعلمين المختصين، والأغرب من كل ذلك هو اعتبار ذوي الحاجات معاقين والاهتمام بهم شكلي منقوص، وهو ما أشارت إليه دراسة

بلعربي فوزية " واقع التعليم المكيف بالجزائر"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، خلال السنة الجامعية 2014/2015، قامت الباحثة بدراسة واقع التعليم المكيف في الجزائر، وتوصلت إلى فاعلية التعليم المكيف في تحسين مستوى التلاميذ في المهارات الأساسية للتعلم في القراءة والكتابة والحساب.

3- أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع يعد من أكثر المواضيع التي توليها المنظومة التربوية اهتمامها هو موضوع التعليم المكيف، وكذا أهمية التعليم المكيف كاستراتيجية علاجية تسعى للوصول بتلاميذ الصف الواحد إلى تحقق نفس ملمح التخرج لديهم، بالإضافة إلى الوقوف على الممارسة الميدانية للتعليم المكيف في المدرسة الجزائرية، في إطار النصوص التشريعية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية.

4- منهج الدراسة

يعتبر المنهج المستخدم في البحث من الأساسيات التي يعتمد عليها الباحث في طريقة بحثه، بالرجوع إلى طبيعة الموضوع والهدف منه فالمنهج المناسب لموضوع التعليم المكيف - التشريع وواقع العمل الميداني- هو: المنهج الوصفي دراسة تحليلية تقوم على تحليل التراث النظري فيما يخص التعليم المكيف.

5- التربية العلاجية وأهدافها

1-5- تعريف التربية العلاجية

هي جملة من الأساليب التعليمية الفردية المنظمة التي تتضمن وضعاً تعليمياً خاصاً، ومعدات وطرائق تربوية خاصة وإجراءات علاجية تهدف إلى مساعدة أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. (الديب، صفحة 495)

فتسمية التربية العلاجية ليست فرع أو تخصص في التربية، بل هي مجرد خطط تستهدف العلاج والمتابعة، أو نوع من التربية الخاصة.

2-5- أهداف التربية العلاجية

- الحد من نسب الهدر التربوي (الرسوب والتسرب).
- جعل المتعلمين قادرين على تجاوز تعثراتهم في الوقت المناسب، حتى لا تتراكم وتتحول إلى عوائق تعليمية.
- تجاوز معوقات التعلم، التي لا تكون المتعلم بالضرورة سبباً فيها.

- تحقيق التوازن والاندماج بين المتعلمين في القسم الواحد.
- تقليص الفوارق التعليمية بين المتعلمين.
- تسير عملية الربط بين المكتسبات السابقة والتعلمات اللاحقة.
- تمكين المدرس من البحث عن بدائل بيداغوجية وديداكتيكية جديدة للتعامل مع أخطاء المتعلمين.

- دمج فئات واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، وتقديم بدائل علاجية لهم. (بن عيسى، 2012)

6- المفاهيم المتعلقة بالتربية العلاجية

1-6- المعالجة التربوية

جاء في لسان العرب المعالجة أو المعالج أو المداوي، سواء عالج - مريضاً أو جريحاً. المعالجة التربوية مجموعة من العمليات التي تستهدف تدارك النقص الملاحظ لدى المتعلمين، بعد عمليتي التقييم والتشخيصية. فقد أصبحت المعالجة التربوية وفقاً للمنشور الوائري رقم 071 / 08 / 02 الصادر في جوان 2008، متضمنة في مرحلة التعليم الابتدائي في إطار التعديل في ازمينيا وافي لنشاط المعالجة التربوية في مواد اللغات الأساسية من السنة الأولى إلى السنة الخامسة ابتدائي، وهي اللغة العربية واللغة الفرنسية، بالإضافة إلى مادة الرياضيات. ف تنظم حصص المعالجة التربوية خلال الأسبوع لفائدة التلاميذ الذين يظهرون صعوبات في استيعاب بعض المفاهيم المدروسة، وفي اكتساب تعلمات ضرورية لبناء تعلمات جديدة. وينبغي أن تتم المعالجة التربوية بطرق بيداغوجية ملائمة، بإمكانها مساعدة التلاميذ المعنيين من تجاوز صعوباتهم، وذلك بتكييف طرق التدخل، وتشخيص مواطن الضعف لاستدراكها واللجوء إلى تفريد التعلم عندما يكون ذلك ممكناً. (سليمان و يوسف، 2014)

2-6- الدعم البيداغوجي

نشاط تعليمي تعليمي يسعى الى تدارك النقص الحاصل لدى - المتعلم خلال العملية التعليمية يأتي بعد التقييم. فبدونه يمكن أن تتحول التعثرات إلى عوائق، تحول دون استيعاب المفاهيم والمعارف وتنمية المهارات والقدرات، حيث يصبح المتعلم عاجزاً عن مسايرة التمدريس، وهو ما يؤدي إلى الفشل والهدر المدرسي، كما يمكن أن يكون الدعم استجابة وتدعماً لمواطن القوة والتفوق، التي يرغب المتعلم في تعزيزها، سواء أكانت فنية أو علمية أو أدبية...، وهناك مفاهيم كثيرة مرتبطة بالدعم التربوي منها:

- أ- التقوية: هي إغناء رصيد المتعلمين وتعزيزه، من أجل التوسع، وعن طريق تعزيز مواطن القوة تبعا لرغبات وميول المتعلمين، وتقوية واستدراك الضعف والتعثر.
 - ب- العلاج: يركز على التعثرات التي قد تواجه المتعلمين بعلاجها وإيجاد الحلول لها، وذلك بإتباع السبل الكفيلة بسد النقص الحاصل.
 - ج- التعويض (الاستدراك): ويقصد به تعويض النقص الحاصل في استيعاب المحتوى التعليمي، الذي سبق تقديمه للمتعلمين في حصص سابقة.
 - د- التثبيت: هو ترسيخ المعارف والمعلومات والمهارات والقدرات المقدمة للمتعلمين عن طريق إجراءات تحقق ذلك.
 - هـ- الحصيلة: هو مجموع ما تم اكتسابه من المعلومات من طرف المتعلم، ويتم قياس ذلك بوسائل مختلفة للوقوف على المستوى والتغيرات لسدها ودعمها.
 - و- الضبط (التعديل): التحكم في مسار العملية التعليمية، ويتم اعتماد تدخلات وإجراءات داعمة حتى لا تبعد العملية عن مسارها المحدد لها.
- 7- مفهوم التعليم المكيف

هو نوع من التعليم العلاجي يوجه إلى التلاميذ الذين أظهروا عجزا شاملا في التحصيل الدراسي، بسبب الظروف النفسية أو الصحية أو الاجتماعية التي يعيشونها والتي أصبحت تؤثر في وتيرة التعلم لديهم، أو نتيجة ظروف مدرسية غير ملائمة جعلتهم يتأخرون عن زملائهم بسنتين دراسيتين على الأقل؛ الأمر الذي يحتم تنظيم تعليم خاص لفائدتهم مكيف مع ظروفهم (في مناهجه وطرائقه ووسائله وتنظيم حصصه)، يسعى إلى علاج ضعفهم وتمكينهم من تدارك ما فاتهم بعد فترة من الرعاية المركزة وبكيفية تجعلهم يكتشفون قدرتهم على التعلم، ويسهرون تدريجيا في الاتجاه الذي يهيئهم للاندماج في الأقسام العادية. (عليوات، 2018)

1-7- تعريف التعليم المكيف

التعليم المكيف هو تعليم موجه بالدرجة الأولى إلى التلاميذ الذين يعانون من تأخر ضخم يشمل مختلف المواد المدرسية، خلال السنتين من التعليم وهذا رغم التعليم الاستدراكي، ويهدف إلى القضاء على التأخر الدراسي، وفي نفس الوقت إدماج كل طفل في التعليم العادي وذلك في أحسن الظروف الممكنة. (عليوات، 2018)

8- واقع التعليم المكيف في الجزائر من حيث التشريع

أصدرت وزارة التربية مناشير وقرارات عديدة للتكفل بفئة المتأخرين دراسياً كما أصدرت قرارات تنظيمية لعملية التعليم المكيف والتي امتدت من 1982 إلى غاية 2012، كان أهم هذا القرار رقم 194 المؤرخ في 10 أكتوبر 1982 الصادر من مديرية التعليم - مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني- والذي كان موضوعه إجراءات خاصة بفتح أقسام التعليم المكيف وكان يهدف هذا المنشور إلى تحديد الإجراءات العملية لفتح وتسيير أقسام التعليم المكيف، تم القرار رقم 1548 / 83 المؤرخ في /16/ 04 1983 الصادر من مديرية التعليم مديرية الخدمات الاجتماعية - مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني - ومن أهم أهداف هذا المنشور هي عملية الكشف عن الأطفال الذين يعانون من التأخر الدراسي، ثم أصدرت الوزارة عدة قرارات تنظيمية لسير هذه العملية ومتابعة مدى تنفيذها، واستمر إصدار القرارات التنظيمية إلى غاية 2001، وكان آخرها القرار رقم 433/2001 المؤرخ في 09 05/2001 والذي موضوعه التعليم المكيف. ومن الفترة 2001 إلى غاية 2010 لم يصدر أي قرار. فأصدرت الوزارة قرار رقم 202/2012 والذي موضوعه إعادة تنظيم التعليم المكيف حيث جاء هذا القرار بإلغاء وتعويض ما قبله كما عمد إلى تحديث الإجراءات الجديدة التي تخص التعليم المكيف و تطبيق هذه الإجراءات التي تخص التعليم المكيف ابتداء من 2010 إلى غاية 2011.

1-8- المناشير الوزارية المنظمة للتعليم المكيف

أ- المنشور رقم: /194 ت 82 / : يقدم التعليم المكيف علاجاً تربوياً مناسباً للأطفال الذين يلاقون صعوبات بالغة في مواصلة دراستهم، تعطى أولوية التعليم المكيف الذين يعانون من تأخر ضخم في جميع المواد بعد نهاية السنتين الأوليتين من المدرسة الأساسية على هذا فإن التعليم المكيف تعليم متخصص يستعين بمناهج تربوية مكيفة وليس الغرض من ذلك هو التعليم الاستدراكي الذي نصب من قبل في إطار المدرسة الأساسية.

ب- المنشور رقم: /025 ت 84 / : يعتبر التعليم وسيلة تربوية تتميز أساساً بالتكفل المؤقت لكل من يعاني من التأخر الدراسي، وهو لا يهدف إلى القضاء على التأخر الدراسي فحسب، بل يرمي في نفس الوقت إلى إدماج كل طفل في التعليم العادي وذلك في أحسن الظروف.

ج- المنشور رقم/ 596 / أ.ع 88 / : أصبح التعليم المكيف بعداً من أبعاد التعليم الأساسي يجب العناية به في مدارسنا، وذلك قصد التكفل الشامل بالتلاميذ الذين هم في حاجة إلى التعليم المكيف.

د - المنشور رقم: /24 ت 94 / : يسعى التعليم المكيف إلى منح التلميذ الذين يعانون من تأخر دراسي شامل وعميق تعميما خاصا، يسمح بتدارك النقص البين والملاحظ عليهم نتيجة ظروف اجتماعية أو نفسية أثرت سلبا على مسارهم الدراسي ، ثم إعادتهم إلى الأقسام العادية بعد فترة من الرعاية المركزة.

هـ- المنشور رقم: 433 وت/أ.ع 2001 / : يعتبر التعليم المكيف بمثابة خطة علاجية تتضمن التكفل التدريجي بالتلميذ الذين يعانون من تأخر دراسي رغم ما يتلقونه من معالجة تربوية لصعوبات التعلم في الحصص العادية والاستدراكية، بهدف تجسيد تكافؤ الفرص التعليمية، والتقليل من الهدر التربوي الذي يتجلى في ظاهرتي الإعادة والتسرب المدرسيين. إن التلاميذ الذين يعانون صعوبات تعميمية حادة تعوقهم عن مواصلة تدرّسهم بصفة عادية، ينبغي أن يوضعوا في أقسام التعليم المكيف لعلاج هذه الصعوبات، علما تربويا مكثفا وظرفيا، ينصب على مواد التعلم (القراءة- الكتابة- الحساب) وعلى المفاهيم التي تبني عليها التعلم الأساسية في هذه المواد، وكلما أظهرت أداءات التلميذ أنه امتلك من الكفاءات ما يسمح له بمتابعة عملية التعلم في المواد المذكورة من غير عوائق تعليمية، يعاد إدماجه في قسمه العادي ويحظى بمتابعة خاصة.

2-8- أقسام التعليم المكيف

أشار المنشور الوزاري رقم: 1/396-ع/88 المؤرخ في: 13/12/1988 صراحة إلى انعدام أقسام للتعليم المكيف ببعض الولايات وذلك لأنها لم تعطيه الأهمية التي يستحقها، الشيء الذي يعبر عن غياب القناعة والوعي بفعاليته. وبالتالي حرمان الفئة التي تحتاج إليه من حقها في الاستفادة من التكفل اللازم وتعريض مستقبلها الدراسي للخطر. كما أن فتح هذه الأقسام في الولايات الأخرى يتم في المناطق الحضرية الكبرى وبمعدل قسم واحد لا غير شريطة أن تتوفر المعلم المتخصص أو التطوع بغض النظر عن وجود فئة من التلاميذ بحاجة إليها في هذه المناطق، أما إن وجدت هذه الفئة في مناطق أخرى فإن حظوظها تصبح منعدمة. ويحدد المنشور الوزاري رقم 194 المؤرخ في: 10/10/1982 كفاءات وشروط فتح هذه الأقسام.

9- خطوات التعليم المكيف

أ- الاستكشاف: يتم استكشاف الفئة التي تحتاج إلى هذا النوع من التعليم من طرف لجنة طبية نفسية وبيداغوجية على مستوى كل مقاطعة تفتيشية وتتكون من:
- مفتش التربية والتعليم الابتدائي للمقاطعة رئيسا.

- مفتش أو مستشار التوجيه المدرسي والمهني.
- طبيب للصحة المدرسية.
- مدير المدرسة التي يوجد بها قسم التعليم المكيف.
- معلم في قسم التعليم المكيف.
- نفساني مدرسي إن أمكن .
- ب- الاختبارات المعرفية التقويمية التي تحوّل المكتسبات: إذ يتم الاعتماد على الاختبارات التقييمية الخاصة بأنشطة القراءة، الكتابة، الحساب.
- ج- التشخيص: بعد عملية الاستكشاف تأتي الخطوة الثانية وهي التشخيص قصد للتأكد من الحالة ونوعها ومستواها وخطورتها ويستعان في هذه الخطوة ببعض تقنيات والاختبارات.
- د- المتابعة: على الفريق التربوي بالمدرسة ضمان متابعة مستمرة مدى تقدم تلاميذ التعليم المكيف في عملية التعليم والتعلم وتشخيص ما يعترضهم من صعوبات مع اقتراح خطط وطرائف لمعالجتها .
- هـ- التقييم والارتقاء: يخضع تلاميذ التعليم المكيف إلى نفس التدابير والإجراءات التي يخضع لها زملاؤهم المتمدرسون في السنة الثانية فيما يتعلق بالتقييم والارتقاء إلى المستوى الأعلى. (المنشور رقم: 10/0.0.2/202)

10- تأطير أقسام التعليم المكيف

تعطى الأولوية في تأطير أقسام التعليم المكيف للمعلمين الذين سبق لهم العمل في التعليم المكيف، بصفتهم معلمين متخصصين أو معلمين عاديين، وفي حالة عدم توفر هذا النوع من المعلمين الذين لديهم خبرة، يلجأ إلى تعيين معلمين عاديين يتمتعون بكفاءة ورغبة في العمل مع تكثيف عمليات التكوين لديهم من قبل المشرفين المباشرين.

11- أساليب التعليم المكيف

في إطار التكفل البيداغوجي ومعالجة صعوبات التعلم ينبغي على المعلم أن يختار بين ثلاثة أساليب للتعليم:

- أ- التعليم الفردي: ويعتمد على الخصوصية لتحقيق الهدف ..
- ب- التعليم التنافسي: يتنافس فيه التلميذ مع زملائه في أثناء تحقيق الهدف.

ج- التعليم التشاركي: يعتمد على العمل التشاركي والنشاط الجماعي للتلاميذ لإنجاز نشاط معين.

الوسائل التعليمية للتعليم المكيف: فتح أقسام خاصة ومكيفة للحد من المشاكل والمعوقات التي يعاني منها التلميذ داخل الصف الدراسي، يحتاج إلى وسائل بيداغوجية وتربوية وحتى مادية متطورة تطورا متلاحقا كبيرا وفق خصائص هذه الوسائل بما يتوافق مع هكذا فئة، والتي تؤثر على مستواه التعليمي التحصيلي، كي يرتقي إلى المستوى المأمول دراسيا ونفسيا واجتماعيا وتواصليا. (المنشور رقم: 10/0.0.2/202)

12- دور معلم قسم التعليم المكيف

بعد تحديد حالات التلاميذ المحولين لقسم التعليم المكيف تبدأ مهمة معلم قسم التعليم المكيف والممثلة فيما يلي:

- التعرف على وضعية التلميذ (الصحية والنفسية والتربوية) من خلال ملفه، أو الاتصال بمعلم القسم العادي الذي كان يدرس به هذا التلميذ، بغية وضع خطط تعليمية مبنية على تقييم أداءات التلميذ.

- مساعدة التلميذ المتأخر على إدراك أبعاد مشكلته وأسبابها بالتنسيق مع الأولياء.

- وضع خطة تدخل تربوية فردية لكل تلميذ تتضمن الأهداف التي يحققها التلميذ في فترة زمنية محددة.

- تكييف التعليمات والبدء من مكتسبات التلميذ على أن يتم تحليل المهمات الرئيسية إلى مهام فرعية.

- تسجيل أداء التلميذ واثمينه مع توضيح ذلك له من أجل تحفيزه والوصول به إلى تقدير ذاته.

- إشراك الأولياء في وضع الخطط العلاجية وتنفيذها، بغرض التحفيز والتحفيس.

- تنوع أساليب التدريس بما يتلاءم والأسباب الكامنة وراء التأخر الدراسي.

13- نشاطات التعلم والزمن البيداغوجي

يتلقى التلاميذ في أقسام التعليم المكيف تعليما علاجيا فرديا، بعد تشخيص الصعوبات التي يعاني منها كل تلميذ على حدة، ثم وضع خطة لمعالجتها معالجة فردية، أو في مجموعات صغيرة بالنسبة للصعوبات المشتركة بين التلاميذ باتباع طرائق وأساليب التعلم التعاوني.

تركز الأنشطة التعليمية على اللغات الأساسية وعلى تنمية مهارات التعبير الشفوي والكتابة والقراءة والحساب التي تتضمنها ناهج الطور الأول من التعليم الابتدائي (السنة الأولى والثانية ابتدائي)، أما المواد الأخرى فيتم تعلم وتعليمها بشكل عادي، على أن توظف طرائق وأساليب تناولها أيضا لمعرفة الصعوبات المعرفية، والهيكلية لدى التلاميذ، ليكونوا في نهاية السنة الدراسية ممتلكين ومتحكمين في الكفاءات التي تمكنهم من الاندماج في القسم العادي. أما الحجم الساعي الأسبوعي لعمل معلمي القسم المكيف فهو نفسه الحجم الساعي الأسبوعي لمعلمي السنة الثانية ابتدائي.

لعل أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها حول البرامج والمواقيت هي أنه:
- لا يمكن تحديد برنامج مسبق لأقسام التعليم المكيف، فالبرنامج الفعلي والحقيقي ينطلق من الصعوبات التعليمية التي تعترض التلاميذ قصد معالجتها وإزالتها
- يعطي الحجم الأكبر من التوقيت إلى مواد التعليم الأساسية (القراءة الكتابة، الحساب). أما المواد الأخرى فيمكن أن يتعلمها التلميذ في قسمه العادي أو الأقسام العادية إذا كان التنظيم التربوي يسمح بذلك، وإذا تعذر هذا المسعى يتلقاها في القسم المكيف.

14- التكفل بالتلميذ المتأخر في المدرسة الجزائرية

- غياب الكفاءة في التأطير.
- الدور السلبي للأسرة.
- محدودية دور مستشار التوجيه والإرشاد.
- محدودية تدخل الطب المدرسي.
- محدودية دور اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية.
- أسبقية الإداري على العلمي والبيداغوجي في تسيير شؤون النظام التعليمي الجزائري.

15- التقويم والتعليم العلاجي

- يتمثل في مجموعة من العمليات والإجراءات التربوية التي يقوم بها المعلم المتخصص لفائدة فئة تعاني من مشكلات صحية أو جسمانية أو عقلية أو تربوية، بهدف محدد.
- يتم التعليم العلاجي بشكل فردي أو جماعي - مجموعة مصغرة، ويتم بالأسلوب التالي:
- تطبيق اختبار يقيس التحصيل المعرفي في وحدات تعليمية واحدة.
 - تطبيق قبلي متصل بالوحدة (يتقن مهارة أو أكثر).
 - تطبيق بعدي متصل بالوحدة (يتقن جميع المهارات).

16- خاتمة

إذا كان التعليم الابتدائي هو الخطوة الأولى للمسار التعليمي والفكري للطفل، وبالتالي إعداد له للتكيف مع عالم جديد وهو عالم المدرسة بكل مكوناتها، وهي بيئة داعمة ومحفزة له ولأسرته.

غير أنها قد تتحول إلى مشكلات ومعوقات لهذا المسعى وبالتالي يحتاج هؤلاء الأطفال إلى تكفل خاص بهم بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

فالتعليم المكيف هو أحد الوسائل العلاجية التي اعتمدتها الوصاية للحد من ظاهرة التأخر الدراسي ووضع حد للهدر التربوي والمساهمة في رفع المردود غير أن هذا النوع من التعليم لم يلق الإقبال والنجاح في المؤسسات التربوية لم يحقق الذي كان يرجى منه، ولذا تظهر حتمية تفعيل دوره ليكون محطة ناجحة لعلاج وإدماج المتأخرين دراسيا في أقسام عادية وتجنب تفاقم هذه المشكلة.

مقترحات الدراسة:

- الاهتمام بالتربية الخاصة وفتح أقسام خاصة بالمدارس الابتدائية.
- تعيين خريجي الجامعة من اختصاص التربية الخاصة بالمدارس الابتدائية.
- تكوين معلمين للتربية الخاصة ضمن مسار التكوين الخاص بوزارة التربية الوطنية.
- إصدار قوانين تنظيمية قواعد منظمة ملزمة لسير أقسام التعليم المكيف.
- إعداد منهاج خاص بأقسام التعليم المكيف.

المراجع

- أحمد بن عيسى. (2012). الآليات القانونية لحماية الأطفال ذوي الإعاقة في التشريع الجزائري. *مجلة الفقه والقانون* (العدد 1).
- راندا مصطفى الديب. المشكلات التي تواجه عملية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. *مؤتمر علمي الأول، مصر: كلية التربية جامعة بنها*.
- عبد الواحد سليمان، و إبراهيم يوسف. (2014). *الموهوبون ذوو الإعاقات - إطلالة على ثنائي غير العادية في المجتمعات العربية*. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
- محمد عليوات. (جانفي، 2018). واقع التعليم المكيف في إطار المنظومة التربوية. *مجلة الصوتيات ، المجلد 20 (العدد 1)*.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04 الصادر بتاريخ: 27 يناير 2008.

- المنشور رقم: 10/0.0.2/202. المؤرخ في 08 جويلية 2010 الصادر عن مديرية التعليم الأساسي.